الجمهورية التونسية
محكمة المحاسبات

الدائرة الجهوية بسوسة

تقرير الرقابة المالية على بلدية منزل الحياة

(تصرف سنة 2018)

1- تقديم البلدية

أحدثت بلدية منزل الحياة بمقتضى الأمر عدد 589 لسنة 1985 المؤرخ في 8 أفريل 1985 وتبلغ مساحتها 13.444 هكتار كما يبلغ عدد سكانها 12,952 ألف ساكن حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وهي إحدى مدن الساحل التونسي، وتتبع إداريا معتمدية زرمدين بالجنوب الغربي لولاية المنستير.

وتولّت تسيير شؤون البلدية، خلال سنة 2018، نيابة خصوصية ضمّت سبعة أعضاء باعتبار رئيسها وذلك منذ 26 جوان 2015 إلى غاية تنصيب المجلس البلدي المنتخب بتاريخ 23 جوان 2018. وتشمل الهيكلة العامة لإدارة البلدية فضلا عن الكتابة العامة مصلحة للشؤون الإدارية والمالية ومصلحة فنية ومصلحة تعنى بالنظافة والمحيط.

وبلغ عدد أعوان البلدية 29 عونا في موفى سنة 2018 منهم 26 من صنف العملة جميعهم قارّون. وقد بلغ معدل الموارد السنوية خلال الفترة 2016-2018 ما يعادل 1.698 أ.د في حين بلغ معدل النفقات السنوية خلال نفس الفترة 1.225 أ.د.

2- طبيعة المهمة

عملا بإذني المهمة عدد 511 و519 بتاريخ 18 نوفمبر 2019 وفي إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية، تولّت محكمة المحاسبات النظر في الوضعية المالية للبلدية بعنوان سنة 2018 للتأكد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحة ومصداقية البيانات المضمنة به. كما اهتمت المحكمة بمجهود البلدية من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعية.

3- إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

تمّ عرض مشروع ميزانية بلدية منزل الحياة لسنة 2018 على مداولة المجلس البلدي المنعقد بتاريخ 28 جويلية 2017 وتمت المصادقة عليها من قبل والي المنستير بتاريخ 29 ديسمبر 2017.

وقد تمّت مقارنة عمليات التنقيح وتحويل الاعتمادات داخل الميزانية مع محتوى قرارات التنقيح وقرارات تحويل الاعتمادات والتأكد من تطابقها.

وقد أجرت البلدية 3 تنقيحات على الميزانية خلال سنة 2018. وقد تمّت مقارنة عمليات التنقيح داخل الميزانية مع محتوى قرارات التنقيح والتأكد من تطابقها، كما تمّ التحقق من صحة الإجراءات طبقا لأحكام الفصول 13 و25 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية.

أمّا فيما يتعلّق بتحويل الاعتمادات داخل الميزانية فقد تبيّن أنّه خلافا للفصل 27 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية الذي ينصّ على أنّه "يتمّ تحويل الاعتمادات بناء على مداولة مجلس الجماعة المحلية وموافقة سلطة الإشراف المختصة بالمصادقة على الميزانية" فإنّ البلدية قامت بتحويل اعتمادات داخل الميزانية بقيمة 25,256 أ.د (القرارات عدد 5 و6 و7 و8 و9 و10 و11) دون عرضها على المجلس البلدي.

وجدير بالذكر أنّ الأمر عدد 2878 المؤرخ في 19 نوفمبر 2012 المتعلّق بمراقبة المصاريف العمومية الذي ورد في إجابة بلدية منزل الحياة لا ينطبق على إجراءات تحويل الاعتمادات داخل الميزانية والمصادقة عليها من قبل سلطة الإشراف.

وصادق المجلس البلدي لبلدية منزل الحياة على الحساب المالي بتاريخ 1 جوان 2019. وتمّت المصادقة على قرار غلق الميزانية الذي يبرز المبلغ النهائي للموارد المستخلصة وللنفقات المأذون بدفعها خلال سنة 2018 بتاريخ 16 جويلية 2019 من قبل سلطة الإشراف.

4- خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الإستخلاص و باعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنه يمكن التأكيد على أنّ عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2018 لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للبلدية.

ملخص الحساب المالي لسنة 2018 (أ.د)

العنوان	الصنف	مبلغ المقابيض	مبلغ المصاريف
العنوان الأول		**1.000,232**	
1	المعاليم على العقارات و الأنشطة	268,654	
2	مداخيل اشغال الملك العمومي البلدي و استلزام المرافق العمومية فيه	20,439	
3	معاليم الموجبات و الرخص الادارية ومعاليم في مقابل اسداء خدمات	265,522	
4	المداخيل الجبا ئية الاعتيادية الاخرى	0	
5	مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	66,652	
6	المداخيل المالية الاعتيادية	378,965	
العنوان الثاني		**769,365**	
7	منح التجهيز	280,950	
8	مدخرات وموارد مختلفة	365,958	
9	موارد الاقتراض الداخلي	115,926	
12	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	6,531	
العنوان الأول			**769,225**
1	التأجير العمومي		436,521
2	وسائل المصالح		264,291
3	التدخل العمومي		19,210
4	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة		0
5	فوائد الدين المحلي		49,202
العنوان الثاني			**835,998**
6	الإستثمارات المباشرة		756,337
8	نفقات التنمية الطارئة و غير الموزعة		0
10	تسديدأصل الدين		79,661
11	النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة		0
		1.769,597	**1.605,223**
			164,374

تحليل موارد بلدية منزل الحياة ونفقاتها

النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2018

تطوّرت ميزانية بلدية منزل الحياة من 1.612 أ.د سنة 2016 إلى 1.769 أ.د سنة 2018. وقد أسفر تنفيذ ميزانية بلدية منزل الحياة بعنوان تصرف 2018 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 164 أ.د تم تحويله إلى المال الاحتياطي في حدود 158 أ.د، أما الباقي الذي يمثل الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى بعنوان المشاريع الممولة بواسطة الاعتمادات المحالة وقيمته 6 أ.د فقد تم تحويله إلى الحساب الانتقالي.

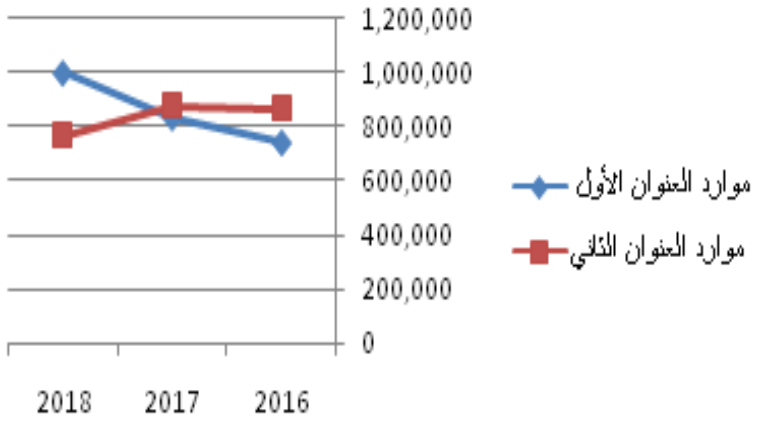

وعرفت الموارد تطورا بنسبة 5 % خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 حيث تطورت مقابيض العنوان الأول بنسبة 16 % مقابل تراجع مقابيض العنوان الثاني بنسبة 6 %.

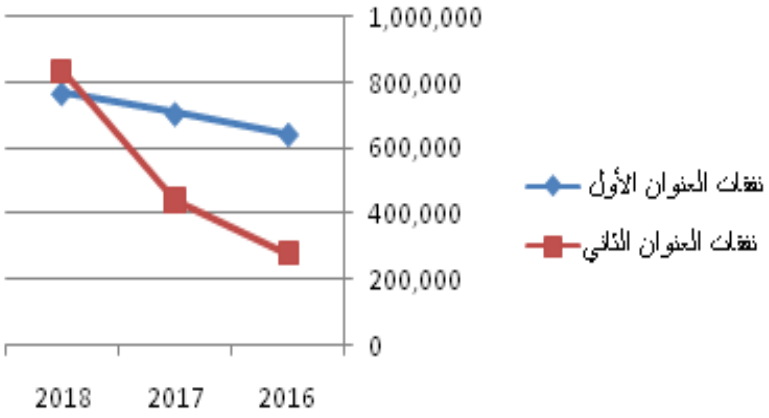

كما تطوّرت النفقات بنسبة 32 % خلال نفس الفترة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مصاريف العنوان الثاني بنسبة 73 % ومصاريف العنوان الأول بنسبة 9 %.

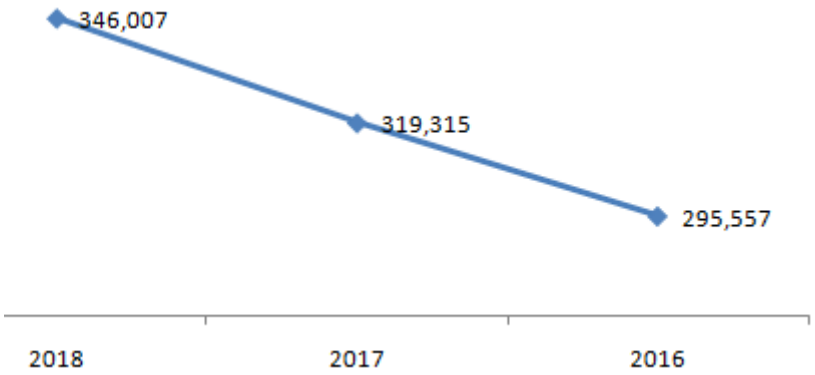

في المقابل، بلغت بقايا الاستخلاص في موفّى سنة 2018 ببلدية منزل الحياة ما قيمته 346 أ.د مسجلة تطورا بنسبة 8 % مقارنة بسنة 2016.

تحليل الموارد

بلغت خلال سنة 2018 جملة موارد بلدية منزل الحياة 1.769 أ.د وهي تتكون في حدود 57 % من المداخيل الاعتيادية و43 % من موارد التنمية.

- موارد العنوان الأول

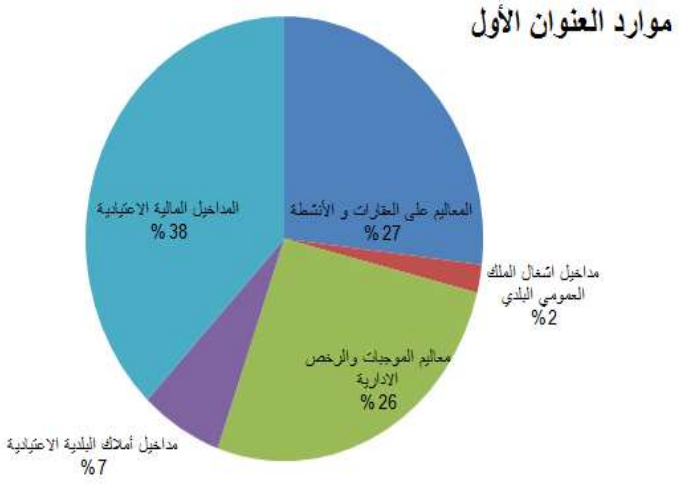

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2018 ما جملته 1.000 أ.د وتتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية مسجلة تطورا نسبته 16 % مقارنة بسنة 2016.

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع موارد العنوان الأول بين مختلف أصنافه:

وتتأتّى المداخيل الجبائية الاعتيادية أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة وعلى إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه وعلى الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات ومداخيل جبائية اعتيادية أخرى. وبلغت هذه المداخيل في سنة 2018 ما جملته 554 أ.د أي ما يمثل 55 % من جملة موارد العنوان الأول. وتمثّل "المعاليم على العقارات والأنشطة" أهمّ عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية بقيمة بلغت 268 أ.د.

وتمثل المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تمّ تحصيل 217 أ.د في سنة 2018 أي ما يمثّل 39 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية. أمّا المداخيل المتأتيّة من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 21 أ.د و1,5 أ.د أي ما يمثّل تباعا حوالي 4 % و0,3 % من هذه المداخيل.

واستأثرت مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بما قدره 20 أ.د أي ما يمثّل نسبة 4 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية لسنة 2018.

وبلغت مداخيل الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات خلال سنة 2018 ما قدره 265 أ.د أي ما يمثّل نسبة 48 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2018 ما قيمته 445 أ.د. وتتوزّع هذه الموارد بين مداخيل الملك البلدي والمداخيل المالية الاعتيادية المتأتّية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية البالغ 343 أ.د.

وبلغت مداخيل الملك البلدي في سنة 2018 ما قيمته 67 أ.د. وهي تتأتى أساسا من كراء عقارات تجارية وصناعية في حدود 41 أ.د ممثلة بذلك حوالي 61 % من جملة مداخيل الأملاك.

- **موارد العنوان الثاني**

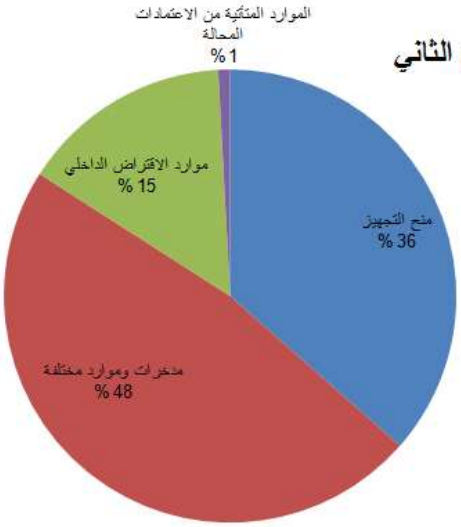

بلغت موارد العنوان الثاني للبلدية خلال سنة 2018 ما جملته 769 أ.د وتشمل الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة مسجلة تراجعا معدّله السنوي 6 % مقارنة بسنة 2016.

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع موارد العنوان الثاني بين مختلف أصنافه:

بلغت موارد العنوان الثاني للبلدية خلال سنة 2018 ما جملته 769 أ.د وتشمل الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة مسجلة تراجعا معدّله السنوي 6 % مقارنة بسنة 2016.

وتمثّل المدخرات والموارد المختلفة أهم مورد ضمن العنوان الثاني بمبلغ 366 أ.د أي بنسبة 48 %.

<u>تحليل النفقات</u>

بلغت جملة نفقات بلدية منزل الحياة 1.605 أ.د خلال سنة 2018 وهي تتكون في حدود 48 % من نفقات العنوان الأول و52 % من نفقات العنوان الثاني.

- **مصاريف العنوان الأول**

بلغت مصاريف العنوان الأول في سنة 2018 ما جملته 769 أ.د مسجلة تطورا بنسبة 9 % مقارنة بسنة 2016. وتتوزع على نفقات التصرف بمبلغ 720 أ.د وبنسبة 94 % وفوائد الدين فيما تبقى. وتمثل نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح على التوالي 57 % و 34 % من مجموع نفقات هذا العنوان.

وتستأثر نفقا ت تسيير المصالح العمومية المحلية البالغة 250 أ.د بنسبة 94 % من جملة نفقات وسائل المصالح ، 53 % منها نفقات استهلاك الكهرباء والغاز.

- **مصاريف العنوان الثاني**

بلغت نفقات العنوان الثاني 836 أ.د خلال سنة 2018 مسجلة تطورا نسبته 73 % مقارنة بسنة 2016. وتتوزع هذه النفقات بين نفقات التنمية بنسبة 90 % وتسديد أصل الدين بنسبة 10 %.

وشهدت الاعتمادات غير المستعملة بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني تراجعا خلال الفترة 2016- 2018 بنسبة 84 %. وتمثّل تلك الاعتمادات نسبة 2 % من مجمل الاعتمادات المرصودة خلال سنة 2018.

وتتمثّل نفقات التنمية في الاستثمارات المباشرة البالغة 756 أ.د خلال سنة 2018 مسجلة تطورا نسبته 96 % مقارنة بسنة 2016. وتعدّ مشاريع اقتناء معدات وتجهيزات والطرقات والمسالك أهمّ الاستثمارات التي أجرتها البلدية بنسب تبلغ على التوالي 60 % و36 %.

<u>القدرات المالية للبلدية</u>

بلغ الحجم الجملي للديون المتخلّدة بذمة بلدية منزل الحياة في موفى سنة 2018 مبلغا ناهزت قيمته 7 أ.د أغلبها ديون تعلّقت بخلاص متخلّدات تجاه الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات.

وقامت البلدية خلال سنة 2018 بتسديد متخلدات تتعلق بسنة 2017 وما سبقها ناهزت قيمتها الإجمالية 4 أ.د تهمّ خاصة خلاص متخلّدات تجاه الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات إضافة إلى خواص ومؤسسات عموميّة أخرى.

ومن جهة أخرى، شهد مؤشر الاستقلالية المالية (جملة الموارد الذاتية / جملة موارد العنوان الأول) ببلدية منزل الحياة تطورا خلال الفترة 2016-2018 حيث بلغت نسبته 66 % خلال سنة 2018 مقابل 47 % خلال سنة 2016.

أمّا فيما يتعلّق بنفقات التأجير البالغة بعنوان سنة 2018 ما قدره 436 أ.د، فإنّها تمثّل 44 % من الموارد الاعتيادية المحقّقة (لم تتجاوز سقف 50 %) مقابل 47 % سنة 2016 وهو ما يُفيد قدرة البلدية على التحكّم في نفقاتها المخصّصة للتأجير العمومي.

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية و إنجاز نفقاتها

أولا: تعبئة الموارد البلدية

1. تقدير الموارد

بيّنت المقارنة بين المقدّر والمنجز في مستوى موارد العنوان الأول أنّ البلدية ورغم تحقيقها لنسبة إنجاز بلغت97 %، فإنّها قد سجّلت تفاوتا بين نسب الإنجاز الموزعة بين مختلف الفصول والأصناف والتي تراوحت بين 34 % بالنسبة إلى مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه و152 % بالنسبة إلى مداخيل الملك البلدي.

أمّا بالنسبة إلى العنوان الثاني فإنّ البلدية لم تتولّ تقدير مواردها واكتفت بالنسبة للعنوان المذكور بإدراج التنقيحات المدخلة على مختلف أصنافه وأجزائه في حين كان بإمكانها تقدير مدخراتها ومواردها المتأتية من الفوائض غير المستعملة وموارد الاقتراض وتلك المتأتية من الاعتمادات المحالة.

والبلدية مدعوّة إلى مزيد إحكام تقديراتها في مختلف بنود مواردها.

2. إعداد جداول التحصيل

تبيّن من خلال فحص جداول التحصيل أنها تتضمن البيانات الأساسية التي من شأنها أن تساعد على تحصيل المعاليم المثقلة، غير أنه لوحظ عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2018 حيث تضمن 3.461 مسكنا بمبلغ جملي قدره حوالي 76 أ.د بينما تمّ استخلاص مبلغ يفوق 1.252 د بعنوان سنة 2018 تخص 47 مسكنا غير مدرجين بجدول التحصيل ما يُفيد عدم شموليته.

أما فيما يتعلق بجدول تحصيل معاليم العقارات غير المبنية فيتضمن 61 فصلا بقيمة تفوق 2.316 د.

3. تحصيل واستخلاص المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية

توظف بلدية منزل الحياة سنويا الحدّ الأدنى من المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المستغلين لعقارات معدّة لهذه الأنشطة والذي يساوي، وفقا للفقرة الثانية من الفصل 38 من مجلة الجباية المحلية، المعلوم على العقارات المبنية. إلاّ أنّه لوحظ أنّ البلدية لم تضمّن بجدول مراقبة تحصيل الحد الأدنى للمعلوم المذكور أعلاه كل المؤسسات الراجعة لها بالنظر. حيث اتضح أنّ جدول مراقبة تحصيل الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية لسنة 2018 لا يتضمن سوى 214 مؤسسة بقيمة إجمالية قدرها 72,288 أ.د بينما تفيد المعطيات المتوفّرة بمكتب مراقبة الأداءات بزرمدين أنّ المنطقة البلدية منزل الحياة تضمّ 509 مؤسسة.

ورغم أهمية المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية، فقد تبيّن أنّ البلدية لا تحرص على الحصول على القائمات التفصيلة الشهرية لعمليات تحويل المبالغ الراجعة للبلدية بعنوان هذا المعلوم من بعض القباضات المالية (القباضة المالية بالبحيرة والقباضة المالية بزرمدين) واستغلالها لإجراء المقارنة بين قيمة المعلوم المضمّنة بجدول مراقبة تحصيل المعلوم والمبلغ المستخلص فعلا قصد الوقوف على الحالات التي تستوجب خلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب بما يُسهم في تحصيل موارد إضافية.

ويتطلب الأمر الحرص على تحيين جدول المراقبة بتضمينه المؤسسات الموجودة بالمنطقة البلدية وتحديد المبلغ الأدنى المطلوب منها وفي مرحلة ثانية إجراء مراقبة بالاعتماد على جدول شامل للمؤسسات الخاضعة للمعلوم للتثبت من أنه تم استخلاص الحدّ الأدنى المشار إليه أعلاه. وفي حالة أن القيمة المستخلصة فعلا تقلّ عن الحدّ الأدنى المطلوب يستوجب الوضع من البلدية إعداد جدول تحصيل الفارق والمطالبة بتثقيله لدى القابض المكلف باستخلاص مواردها.

4. التأخير في تثقيل جداول التحصيل

لوحظ تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية، وذلك خلافا لمقتضيات الفصل الأول من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على ضرورة انجاز عملية التثقيل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة، حيث تم تثقيل جدولي المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية لسنة 2018 بتأخير بلغ 233 يوما ويعزى ذلك أساسا إلى التأخير في تثقيل جداول تحصيل المعاليم من قبل أمانة المال الجهوية بالمنستير.

والبلدية مدعوة إلى مزيد العمل على تقليص آجال تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية بالمنستير.

5. استخلاص المعاليم

مع اعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 290 أ.د في موفّى سنة 2017، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 323 أ.د في سنة 2018. وتمّ استخلاص 22 أ.د أي ما نسبته 6 % مقابل 3 % سنة 2016.

وبلغت تثقيلات سنة 2018 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما جملته 55 أ.د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 53 أ.د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بقيمة 2 أ.د.
وبلغت نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية على التوالي 6 % و30 % مقابل 3 % و33 % خلال سنة 2016.

المعاليم /المداخيل	التثقيلات (أ.د)	الاستخلاصات (أ.د)	نسبة الاستخلاص (%)	بقايا الاستخلاص (أ.د)
المعلوم على العقارات المبنية	340	21	6	319
المعلوم على الأراضي غير المبنية	5	1,5	30	3,5

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك إلى ما جملته 78 أ.د، تمّ استخلاصها بنسبة 86 % مقابل نسبة 62 % سنة 2016.

ونظرا إلى إلحاق حسابات بلدية منزل الحياة بالقباضة المالية بزرمدين وبعد المسافة بين المقرّين فإنّ أغلب عمليات استخلاص الأداء على العقارات المبنية وغير المبنية تتمّ ببلدية منزل الحياة لدى وكيل المقابيض بعد تصفية المبالغ المستوجبة بواسطة التطبيقة الإعلامية للتصرف في موارد الميزانية (GRB)المركّزة بمقر البلدية منذ سنة 2017. في حين لا يتوفّر بقباضة زرمدين تطبيقة إعلامية خاصة ببلدية منزل الحياة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ حسابات بلدية منزل الحياة أصبحت ملحقة بالقباضة المالية بمنزل الحياة التي شرعت في أداء مهامها منذ شهر ديسمبر 2019.

وتعتمد القباضة في استخلاص الأداء على العقارات المبنية وغير المبنية وفي إسناد شهادات الإبراء على ما توفّره مصالح البلدية من معطيات مضمّنة بأذون الاستخلاص التي تعدّها. وفي المقابل لا يتوفّر بالقباضة آليات لمتابعة الاستخلاصات كمسك جذاذات محيّنة بشكل يدوي. وقد حال غياب الرقابة على عمليات استخلاص المعاليم على العقارات المبنية وغير المبنية من قبل القابض دون متابعة حلول آجال التقادم وتحديد المبالغ المتبقية للاستخلاص بشكل دقيق.

فضلا عن ذلك، فإنّه لا يتوفّر بالقباضة المالية بزرمدين سوى 3 أعوان يتولّون جباية الإيرادات وتأدية المصاريف التي تملكها الدولة من جهة وبلديتي زرمدين ومنزل الحياة من جهة أخرى.

أمّا بالنسبة إلى عملية استخلاص مداخيل الأملاك البلدية فإنّها تتمّ لدى القابض الذي يتولّى متابعة استخلاص المبالغ المثقّلة عبر دفتر ممسوك بطريقة يدوية. ومن شأن ذلك أن يؤدّي إلى إمكانية تلف الوثائق وما قد يترتّب عنه من ضياع كل أثر للمعاليم المستحقة أو إغفال متابعة الأداءات المستوجبة حيث لم يتمّ تسجيل بالحساب المالي سوى مبلغ مستوجب عن سنتي 2013 و2014 بقيمة 729 د بعنوان بقايا استخلاص معينات كراء محل بلدي لفائدة جمعية المستقبل الرياضي بمنزل الحياة في حين تتجاوز بقايا استخلاص المداخيل بعنوان كراء المحل المذكور ما قيمته 3.931 د تعود إلى الفترة 2013-2018 وفق سجلّ متابعة كراء المحلّات البلدي.

6. استخلاص المعاليم على العقارات بأذون استخلاص وقتية

لوحظ أنّ بلدية منزل الحياة تتولّى تسجيل عمليات قبض المعلوم على الأراضي غير المبنيّة والمعلوم على العقارات المبنيّة المستخلصة بمقتضى أذون استخلاص وقتية (بسبب عدم وجود الفصول المعنية بجدولي تحصيل المعلومين المذكورين) مباشرة ضمن الاستخلاصات عن طريق أذون نهائية، دون أن تتولى البلدية إعداد قائمات

شهريّة في شأن تلك الفصول وإحالتها للقباضة ومنها لأمانة المال الجهوية لتثقيلها على سبيل التسوية عملا بمقتضيات الفصل 266 من مجلّة المحاسبة العموميّة. ومن شأن ذلك أن لا يسمح بتكريس شفافية العمليات المحاسبية وأن يؤثر في صحّة التثقيلات وفي صحّة بقايا الاستخلاص بعنوان السنة المالية المعنية.

7. إجراءات الاستخلاص

لوحظ غياب إجراءات استخلاص المعاليم على العقارات المبنية وغير المبنية وكراء المحلات البلدية في كل من المرحلة الرضائية والمرحلة الجبرية، حيث لم يتمّ توجيه أيّ إعلام وحيد كما لم يتمّ إجراء أيّ تتبّع في الغرض نظرا إلى وفاة عدل الخزينة بالقباضة المالية بزرمدين منذ حوالي سنتين وعدم تعويضه بعون آخر إلى غاية شهر ديسمبر 2019 ممّا حال دون تتبّع عمليات استخلاص الديون المستوجبة.

8. إدارة الأملاك المستلزمة

استلزمت بلدية منزل الحياة، خلال سنة 2018، السوقين الأسبوعيتين بمنزل الحياة والمزاوغة لنفس المستلزم بمبلغ جملي قدره 14,500 أ.د بعد إجراء بتة عمومية بالإشهار والمزاد العلني في ثلاث مناسبات حُدّد خلالها السعر الافتتاحي بمبلغ 13,200 أ.د.

ولئن أصدرت البلدية أوّل إعلان متعلق باستلزام السوق البلدية خلال شهر سبتمبر من سنة 2018 وشرعت في تنظيم البتة طبقا لمنشور وزير الداخلية عدد 10 لسنة 2013 الذي يدعو إلى فسح المجال أمام البلدية لإجراء البتة وإعادتها عند الاقتضاء في متسع من الوقت ولتوسيع قاعدة المشاركة في طلب العروض بهدف الحصول على أفضل الأثمان، إلّا أنّ آجال تقديم العروض قد اتسمت بالضيق حيث تراوحت بين 8 أيام عند إجراء البتة للمرة الأولى و5 أيام بمناسبة إعادتها للمرة الثالثة، مما يحدّ من المنافسة نظرا لصعوبة إعداد بعض الوثائق المطلوبة.

وحريّ بالذكر في هذا الإطار أنّ الفصل الرابع من الأمر عدد 1753 لسنة 2010 المؤرخ في 19 جويلية 2010 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات منح اللزمات ينص على أنّ الإعلان عن اللزمة يجب أن يتمّ ثلاثين يوما على الأقل قبل التاريخ الأقصى المحدد لقبول العروض. أمّا دليل العمل البلدي حول التصرف في الأسواق فقد حدّد ذلك الأجل بعشرين يوما على الأقلّ قبل التاريخ الأقصى المحدد لقبول الترشحات.

ولم تتولّ البلدية خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 28 جويلية 2017 وضع معايير لتحديد السعر الافتتاحي للزمة السوقين الأسبوعيتين لسنة 2018 كتقدير القيمة الاقتصادية للسوقين بالاستئناس بمردوديتهما المالية أو بثمن تبتيت الأسواق المشابهة، وتطور الحركة الاقتصادية بالجهة، كما لم تلجأ البلدية إلى مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لتقدير السعر الافتتاحي.

وخلافا لمنشور وزير الداخلية عدد 10 المذكور أعلاه، وكرّاس الشروط النموذجي وعقد اللزمة النموذجي المرفق به تاذي ينصّ على ضرورة أن يبقى الضمان النهائي مخصصا لحسن تنفيذ اللزمة ولاستخلاص ما عسى أن يكون

المستلزم مطالبا به من المبالغ بعنوان عقد اللزمة ولا يمكن استرجاعه إلا بعد انتهاء مدة اللّزمة وبإذن من الجهة المانحة، إلا أن بلدية منزل الحياة اعتبرت قيمة الضمان النهائي خلاصا للمبالغ المستوجبة عن الثلاثية الأخيرة من استغلال اللزمات الأمر الذي لا يسمح لها بجبر الضرر الذي يمكن أن يحصل لها من جراء هذا الاستغلال.

وبالرغم من التنصيص بالفصل الرابع من عقد اللزمة على أنّه "يتعهّد المستلزم بعملية التنظيف ورفع الفضلات بصفة منتظمة وتوفير الحاويات اللازمة مع إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه في نفس يوم السوق" إلّا أنّ البلدية دأبت على تحمّل القيام بتنظيف السوق دون مطالبة المستلزم بخلاص نفقات رفع القضلات أو تفعيل مقتضيات الفصل 23 من كراس شروط استلزام هذه السوق الذّي استوجب تسليط خطية مالية على المستلزم في صورة عدم التزامه بالقيام بأعمال التنظيف.

وبالإضافة إلى ذلك لم تحرص البلدية على اتّخاذ الإجراءات الكفيلة بإلزام المستلزم باستعمال دفاتر الوصولات المسلمة من قبل القابض البلدي لا غير على أن لا يتمّ تجديد هذه الكنشات إلاّ في صورة التأكّد من خلاص الأقساط التي حلّ أجلها. كما لم تحرص البلدية على إلزام المستلزم بمدّها بالحسابيات الواجب مسكها وهو ما حال دون معرفة المردودية الفعلية للملك المستلزم ومن التأكد من التزام صاحب اللزمة بالتعريفة القانونية للمعاليم التي يتمّ استخلاصها.

9. مداخيل الأملاك البلدية العقارية

تتمثل الأملاك العقارية لبلدية منزل الحياة في 9 أراض بيضاء و12 محلا تجاريا منها خمس محلات شاغرة ومحلا مهنيا وفضاء صناعيا تعهّدت البلدية باستكمال الإجراءات القانونية لتسجيلها لدى إدارة الملكية العقارية.

ولوحظ عدم وجود ضبط دقيق للأملاك العقارية البلدية حيث لا يتضمّن دفتر ممتلكات البلدية حصرا دقيقا للمحلات التجارية وتمّ الاقتصار على إدراج الحي التجاري كملك بلدي دون تحديد عدد محلاته وأوجه استعمالها. ذلك فضلا عن عدم إدراج قطعة أرض تمسح 150 م^2 بدفتر الأملاك تمّ كرائها لفائدة شركة "أورونج تونس" منذ سنة 2010، وبالتالي فهو لا يعكس وضعية الأملاك العقارية لبلدية منزل الحياة في موفّى سنة 2018.

وتبيّن أنّ 6 محلات تجارية تمّ فسخ العقود المتعلقة بها وإخلائها خلال سنة 2018 ولا زالت شاغرة إلى غاية ديسمبر 2019 دون أن يتمّ الحرص على تنظيم بتة عمومية لكرائها مجدّدا ممّا من شأنه أن يحرم البلدية من موارد إضافية تتجاوز قيمتها 5 أ.د سنويا.

وتضع البلدية مقرّين على ذمة دار الشباب والمكتبة العمومية دون إبرام اتفاقيات أو عقود بشأنها لتحديد شروط استغلالها وضبط الالتزامات المحمولة على المستغلين.

كما لوحظ عدم استخلاص جملة من معينات كراء عقارات معدّة لأنشطة تجارية ومهنية تجاوزت في موفى سنة 2018 ما قيمته 10,729 أ.د.

10. تحصيل واستخلاص معاليم رفع الفضلات بمقابل

لم تتولّ بلدية منزل الحياة تطبيق مقتضيات الأمر عدد 1428 لسنة 1998 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلّق بضبط تعريفة المعاليم والإتاوات المرخّص للجماعات العمومية المحلية في استخلاصها بشكل كامل، حيث تقوم برفع الفواضل التي تفرزها أغلب المؤسسات المنتصبة بالمنطقة البلدية بمنزل الحياة بدون مقابل رغم استصدارها لقرار يضبط تعريفة جمع ونقل النفايات غير المنزلية.

كما لم تبرم البلدية سوى اتفاقيتين مع محطتي وقود (إلى موفى سنة 2018) رغم أنّ عدد المؤسسات التجارية والصناعية والمهنية المتواجدة بالمنطقة البلدية والمعلومة لديها يبلغ 214 مؤسسة دون أن تتولّى مدّ القباضة البلدية بها ممّا يحول دون تثقيلها ومتابعة استخلاصها.

وبالنظر إلى أهمّية الكميات المتعلقة بالفضلات شبه المنزلية المتأتية من المؤسسات والمحلات، فإنّ بلدية منزل الحياة مدعوّة إلى حصر المؤسسات المعنية وإيلاء إبرام اتفاقيات رفع الفواضل بمقابل مزيد العناية بما يساعدها على تعبئة موارد إضافية.

11. مسك حسابيّة خاصّة بمكاسب البلديّة

ينصّ الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة وغير المنقولة وعند التعذر يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته كما يقوم في موفى كل سنة مالية بجرد تلك المكاسب، إلاّ أنّه وخلافا لما جاء بالفصل سالف الذكر فقد تبيّن أنّه لا يتم مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية كما لا يتمّ القيام بجرد سنوي لها.

12. سقوط فصول بالتقادم

وفقا لأحكام الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية، تبيّن من خلال فحص قائمات بقايا الاستخلاص إلى غاية 31 ديسمبر 2018، أنّ القيمة الجملية للديون المتخلّدة بذمة مديني البلدية (دون اعتبار الديون المتعلقة بالمطالبين بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية) قد بلغت في موفى سنة 2018 ما جملته 23 أ.د. واتّضح في هذا الإطار بأنّ ديون جملية بما قيمته 16 أ.د (أي بنسبة 71 % من جملة الديون المتخلّدة) مستوجبة منذ سنة 2013 وما قبلها ولم تشملها أعمال قاطعة للتقادم إلى موفى سنة 2018 بما يعرّضها للسقوط بالتقادم.

وفي ما يتعلّق بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد تبيّن أنّ قابض البلدية لم يتولّ حصر قائمات الفصول المعرّضة للسقوط بالتقادم. واتضح من خلال فحص عيّنة شملت 40 فصلا بعنوان

المعلوم على العقارات المبنيّة أنّ جميعهم لم يقوموا بخلاص المعلوم المذكور سنة 2018 وبلغت جملة المتخلّدات في شأنهم إلى موفى سنة 2018 ما جملته 5,882 أ.د منها 2,900 أ.د أي ما نسبته 49 % تعود إلى سنوات 2013 وما قبلها لم يتولّ القابض اتخاذ الإجراءات القاطعة للتقادم في شأنها وهو ما يجعلها معرّضة إلى السقوط بالتقادم.

13. الجمع بين مهام متنافرة وعدم التقيد بالإجراءات القانونيّة في مجال استصداروثائق الاستخلاص الوقتيّة

لوحظ أنّ وكيل المقابيض يتولّى إعداد وصولات خلاص المعاليم المكلّف باستخلاصها وبإعداد أذون الاستخلاص الوقتيّة في شأنها وهي مهام متنافرة من شأن الجمع بينها أن لا يضمن التأكّد من التطابق بين القيمة الفعليّة للوصولات والمبلغ الفعلي الواجب تضمينه بسند الاستخلاص الوقتي. وتفاديا للمخاطر التي قد تنجم عن هذا الجمع يتوجّب أن تتولى المصلحة المكلفة بتصفية المورد إعداد سند الاستخلاص الوقتي على ضوء المبالغ التي قامت بتصفيتها فعليا.

14. تسوية العمليات خارج الميزانية

تنصّ التعليمات العامة عدد 5 بتاريخ 2 سبتمبر 1991 والمذكرة العامة عدد 47 بتاريخ 22 جوان 2005 الصادرتين عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية على استحثاث الإجراءات اللازمة لتسوية العمليات الخارجة عن الميزانية خاصة في بندي الإيداعات المختلفة والمقابيض المستخلصة قبل إعداد أذون الاستخلاص والعمل على تسوية المبالغ التي تجاوزت السنتين وذلك بتنزيلها بميزانية البلدية. إلاّ أنّه بالرجوع إلى القائمات المفصلة في المقابيض الخارجة عن الميزانية والمتبقية للصرف بتاريخ 31 ديسمبر 2018، تبيّن أنّ مبالغ مدرجة بكشف العمليات الخارجة عن الميزانية دون تسوية لمدّة تفوق السنتين يعود بعضها إلى الفترة (2006-2013).

ويتعيّن على المحاسب وبالتنسيق مع البلدية، العمل على التدقيق في المبالغ المودعة بالبند المذكور أعلاه واستحثاث الإجراءات اللازمة لتسويتها.

<u>ثانيا: إنجاز النفقات البلدية</u>

15. تقدير النفقات

بيّنت المقارنة بين المقدّر والمنجز في مستوى نفقات العنوان الأول أنّ نسبة الإنجاز لم تتجاوز 81 %.

أمّا بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني، فقد تبيّن أنّ البلدية لم تُحكم تقديراتها حيث لم تتجاوز نسبة الإنجاز 10 %. ويعود ذلك أساسا إلى الاقتصار على تقدير نفقات تسديد أصل الدين دون تقدير النفقات المتعلّقة بالتنمية حيث لم يتمّ ترسيم اعتمادات بعنوان الاستثمارات المباشرة وتولّت البلدية إجراء تنقيحات وتحويل اعتمادات لاحقة خلال سنة 2018 بعنوان هذا القسم قدرها 770 أ.د لتغطية نفقات التنمية البالغة 756أ.د.

16. تنفيذ البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2018

تمّ إعداد البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2018 بناء على الجلسات التشاركية مع المواطنين.

وتضمّن البرنامج مشروعين جديدين تمثّلا في أشغال فتح الأنهج والطرقات في مثال التهيئة العمرانية واقتناء تراكس كبيرة الحجم رُصدت لهما، على التوالي، اعتمادات بقيمة 30 أ.د بتمويل ذاتي و299 أ.د منها 58 % متأتية من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

وقد تمّ اقتناء التراكس كبيرة الحجم في حين تعطّل انطلاق أشغال مشروع وفتح الأنهج والطرقات في مثال التهيئة العمرانية إلى غاية شهر ديسمبر 2019 بسبب عدول المجلس البلدي عن تنفيذ المشروع إلى حين إيجاد حلول مع أصحاب المقاسم الذين لم يمتثلوا لإجراءات إنجاز الأشغال.

أمّا بخصوص المشاريع المتواصلة منذ السنوات الفارطة فقد تمثّلت في مشروعين بعنوان سنة 2017 هما مشروع تعبيد الطرقات بكلفة بلغت 278 أ.د واقتناء شاحنة مجهزة بسلم لصيانة شبكة التنوير العمومي بكلفة ناهزت 150 أ.د وآخرين بعنوان سنة 2016 هما مشروع تهيئة قصر البلدية بكلفة 217 أ.د وأشغال التنوير العمومي بقيمة فاقت 51 أ.د. وقد بلغت نسب إنجاز هذه المشاريع في موفّى سنة 2018 على التوالي 95% و100 % و90 % و79% تعود أسباب تعطّل البعض منها إلى الوضعية الجبائية غير المسوّاة لأصحابها.

17. تأدية نفقات لا تخصّ البلدية

لوحظ تولّي البلدية خلال سنة 2018 خلاص فواتير استهلاك الكهرباء والتزوّد بالماء الصالح للشراب لفائدة بعض الهياكل العمومية بقيمة 5.442 د دون موجب وذلك خلافا لأحكام الفصل 121 من مجلة المحاسبة العمومية الذي اشترط على المحاسب عدم قبول أوامر الصرف إذا لم تكن مرفقة بالأوراق المثبتة لوجود الدين في ذمة الهيكل الذي ستُحمّل النفقة على ميزانيته.

18. وضعية المستودع البلدي وأسطول المعدّات

يتمثل عموما أسطول المعدّات ببلدية منزل الحياة في 5 شاحنات قالبة و5 جرارات وشاحنتين خفيفتين بالإضافة إلى آلة جارفة صغيرة وتراكس وتركتوبالين و4 عربات مجرورة و3 صهاريج ماء، وقد بيّنت أعمال المراجعة والمعاينة أنّ أعمار المعدات وحالتها تعدّ متوسطة إجمالا، حيث يبلغ معدّل أعمار الشاحنات القالبة والجرارات في موفى ديسمبر 2018 ما يناهز على التوالي 12 سنة و16 سنوات مقارنة بعمر افتراضي أشارت إليه إحدى الدراسات قدره 15 سنة بالنسبة للشاحنات القالبة والجرارات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أربع معدّات حالتها سيئة جدّا ومعطّبة تتمثّل في شاحنة وجرارين وتركتوبال تمّ اقتنائهم على التوالي خلال السنوات 1973 و1987 و1995 و1996. وقد صادق المجلس البلدي المنعقد بتاريخ 7 سبتمبر 2018 على التفويت في اثنين منهم زال الانتفاع بهما إلّا أنّه لم يتمّ تحديد السعر الافتتاحي والشروع في إجراءات تنظيم

بتة عمومية في الغرض إلى غاية موفّى ديسمبر 2019 في مخالفة لمقتضيات منشور وزير الداخلية عدد 6 المؤرخ في 3 أفريل 2014 المتعلق بإحكام استغلال معدّات النظافة والطرقات وتأمين متطلبات صيانتها.

ومن شأن التسريع في إجراءات التبتيت أن يساهم في توفير موارد إضافية للبلدية قصد تجديد أسطولها من جهة وتخفيف الضغط على المستودع البلدي.

تتمّ عمليّة صيانة المعدّات دون إجراءات كتابية واضحة وتتمّ الاستجابة لطلبات الصيانة من قبل عملة الورشة بالمستودع الذين يتعهّدون بالإصلاحات الخفيفة وبأعمال الصيانة الوقائية. أمّا بالنسبة للإصلاحات الكبرى فإنّه يتم إنجازها خارجيا عن طريق مؤسسات خاصة من خلال استشارات في الغرض (عن طريق أذون تزوّد).

وخلافا لما جاء بمنشور وزير الداخلية عدد 6 لسنة 2014 المؤرخ في 3 أفريل 2014 سالف الذكر، لم تتولّ بلدية منزل الحياة مسك بطاقات متابعة خاصة بكلّ آلة يتمّ التنصيص ضمنها على كل الأعطاب المسجلة والإصلاحات المنجزة ولم يتمّ إرساء نظام للمتابعة الدورية لأعمال الصيانة الوقائية ومن شأن هذه الوضعية أن لا تسهم في الحد من تكاليف الصيانة وأن لا تضمن أكبر قدر ممكن من جاهزية المعدّات.

وتبيّن من خلال معاينة المستودع البلدي اكتظاظه بمختلف أصناف المحجوزات من سيارات ودراجات نارية ومعدّات قديمة تحتلّ مساحة هامة بطريقة غير منظّمة مما يحدّ من حسن سير نشاط المستودع. وتستدعي هذه الوضعية أن تبادر البلدية بضبط قائمة المحجوزات التي تجاوزت الآجال القانونية للاستبقاء والمبادرة بطرحها بصورة دورية وفقا للتراتيب الجاري بها العمل بما يسهم في إحكام استغلال فضاءات المستودع البلدي.

19. التصرف في الوقود

تبلغ نفقات شراء الوقود لسنة 2018 ما قيمته 30,874 أ.د منها 30,430 لفائدة وسائل النقل بالبلدية و444د لفائدة الإطارات المكلّفة بخطط وظيفية وهو ما يمثّل 12 % من مصاريف وسائل المصالح.

وتتولّى البلدية سنويا إبرام اتفاقية مع الشركة الوطنية لتوزيع البترول تتزوّد بمقتضاها بمقتطعات الوقود (بنزين وغازوال وغازوال 50) وتتسلمها على أقساط خلال التصرف.

وقد تسلّمت البلدية خلال سنة 2018، على ثلاثة أقساط، ما جملته 12 مقتطعا بكمية 240 ل من البنزين و330 مقتطعا بكمية 12.000 ل من الغازوال و160 مقتطعا بكمية 8.000 ل من الغازوال 50.

ولئن تمسك البلدية دفترا لمتابعة توزيع مقتطعات الوقود فإنّها لا تتولّى المقارنة بين الكميات الموزّعة نظريا (مقتطعات الوقود) والكميات التي تمّ التزود بها فعليا، حيث لا يتمّ الحصول على وصولات من قبل محطة الوقود تبيّن الكميات التي تمّ التزود بها كما لا يتم متابعة الاستهلاك الحقيقي للعربات بمقاربة المسافات المقطوعة والنشاط مع كميات الوقود المستهلكة خاصة في ظلّ تعطّل عدّادات أغلب وسائل النقل بالبلدية وعدم مسك دفاتر المتن (Carnets de bord).

ويتولّى أحد أعوان المستودع البلدي خلال سنة 2018 توزيع تلك المقتطعات دون مسك حسابية مواد في شأنها. وتمّ الاقتصار على مسك دفتر لتسجيل المقتطعات الموزعة على السائقين والحصول على إمضاءاتهم بتسلمهم لتلك المقتطعات دون الحرص على مرافقة السائقين إلى محطة الوقود للإشراف على عمليات التزود وعمليات الخلاص ودون الحصول على وصولات أو فواتير تثبت الكميات المتزوّد بها وقيمتها.

وإضافة إلى ذلك تبيّن عدم شمولية دفتر متابعة توزيع مقتطعات الوقود فضلا عن عدم دقّة وصحّة البيانات الخاصة بوسائل النقل المدرجة به حيث يتمّ تسجيل المعدّات بأرقام منجمية مغايرة للأرقام الفعلية لها كما يتمّ التنصيص على عدد لترات مغاير للعدد المضمّن بالمقتطع المسلّم.

وقد نتج عن هذه الوضعية عدم تطابق بين مقتطعات الوقود المتزوّد بها وتلك الموزّعة. حيث تبيّن بمقارنة عدد المقتطعات المسلّمة لعون المستودع (وفقا للقائمات التي يمسكها الكاتب العام للبلدية) وتلك الموزّعة على سائقي 10 معدّات (حسب ما يُظهره دفتر تسليم عون المستودع)، تسجيل تباين كبير بين عدد وقيمة المقتطعات المأذون بتسليمها بعنوان معدّة معيّنة وتلك التي تمّ تسليمها فعلا لسائق المعدّة.

كما انجرّ عن سوء مسك دفتر توزيع مقتطعات الوقود وضعف دور الرقابة الداخلية بالبلدية تسجيل فارق بالنقصان في استهلاك مادّة الغازوال والغازوال 50 قدره 3.085 لترا حيث تمّ التزوّد بما قدره 20.410 لترا (13 مقتطعا من صنف 20 ل و403 مقتطعات من صنف 50 ل) لم يتمّ إثبات استهلاك سوى ما قدره 7.990 لترا (393 مقتطعا من صنف 20 ل و2 مقتطعات من صنف 50 ل) بكلفة بلغت حوالي 11 أ.د من استهلاك جملي قارب 38 أ.د.

والبلدية مدعوّة إلى ضرورة مسك حسابية مواد لمقتطعات الوقود ومزيد إحكام متابعة عمليات التزود بالحصول على وصولات أو فواتير من محطة الوقود تثبت الكميات الفعلية التي تمّ التزوّد بها، فضلا على ضرورة متابعة استهلاك الوقود بالنسبة إلى كل وسيلة من الوسائل المستعملة وفق أدلة الإجراءات الجاري بها العمل في هذا الشأن.

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلدية مزل الحياة
عـــــــــدد

إلى السيد: رئيس الدائرة الجهوية لمحكمة المحاسبات

بسوسة

الموضوع :إجابة على الملاحظات المضمنة بتقريرالرقابة المالية على بلدية مزل الحياة(تصرف 2018)

المرجـــع : مكتوبكم عدد: م /28/12/2019.

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بالإجابة على الملاحظات المضمنة بتقرير الرقابة المالية على بلدية مزل الحياة (تصرف 2018) نوافي الجناب بما يلي :

3- إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات :

- فيما يتعلق بتعديل ميزانية 2018 في مداولة المجلس بتاريخ : 2018/11/03 فقد تمّ التداول والمصادقة على تنقيح الميزانية بنص صريح كما يلي :

"- تنقيح ميزانية سنة 2018:

تبعا لمراسلة السيد : المدير العام لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية عدد:237 بتاريخ : 2018 /02/14 حول المصادقة النهائية من مناب البلدية من المساعدات الإجمالية غير الموظفة حيث تمّت الموافقة على إسناد مبلغ قدره : 174.000 د لفائدة بلدية مزل الحياة بعنوان المنحة غير الموظفة لتمويل البرنامج الاستثماري لسنة 2018.

تداول المجلس حول المنحة غير الموظفة وصادق على تنقيح ميزانية سنة 2018 دخلا وصرفا ".

- أمّا فيما يتعلق بتحويل الاعتمادات داخل الميزانية فإن وتطبيقا للأمر عدد: 2878 المؤرخ في 19 نوفمبر 2012 نصّ على ما يلي :" تحويل اعتمادات داخل الفصول (بين الفقرات والفقرات الفرعية باستثناء الفقرة "80" من الفصل 02201 المتعلقة بتسديد الديون) يصادق عليها من قبل المحاسب."

- " 2 – إعداد جدول التحصيل :

- فيما يتعلق بتحيين جدول التحصيل السنوي فإنّ العقارات التي يتمّ تسجيلها في غضون السنة يتم استخلاص معاليمها ويتمّ تنقيلها خلال السنة الموالية وسيتم في ضبط قائمة العقارات التي يتمّ تسجيلها بصفة شهرية لتنقيلها بالقباضة المالية.

3 – تحصيل واستخلاص المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أوالتجارية أوالمهنية.

-فيما يتعلق بجدول مراقبة الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أوالتجارية أوالمهنية فإنه حسب الإحصاء العام لعقارات المبنية وغير المبنية للفترة **2026/2017** فإن عدد العقارات بلغ **214** عقارا وسيتم التنسيق مع مكتب مراقبة الأداءات بزرمدين قصد التثبت في العدد المذكور وما إذا كانت القائمة محينة.

4 – التأخير في تنقيل جداول التحصيل:

أمّا في خصوص التأخير في تنقيل جداول التحصيل فإن التأخير يعود أساسا إلى تحيين منظومة **GRB** خلال نهاية سنة **2017** وبالتالي لم يتسنّ لنا استخراج جداول التنقيل في إبّانها ورغم ذلك فإن عملية التنقيل بأمانة المال الجهوية بالمنستير تشهد بعض التأخير وسيتمّ التنسيق مع القباضة المالية بمنزل الحياة قصد التسريع في تنقيل جداول التحصيل السنوية.

5 – استخلاص المعاليم :

– سيتم التنسيق مع المركز الوطني للإعلامية قصد تركيز وحدة إعلامية لمنظومة **GRB** بالقباضة المالية بمنزل الحياة لتسهيل عملية استخلاص المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية باعتبار وأن القباضة المذكورة حديثة العهد (تمّ فتحها في بداية شهر ديسمبر**2019**) حيث سيتم التنسيق مع السيد قابض المالية فيما يتعلق بمتابعة وتحيين الاستخلاصات بما في ذلك المحلات المعدّة للكراء.

كما سيتم التنسيق مع السيد: قابض المالية بمنزل الحياة قصد استخلاص المعاليم المتخلدة بذمة المتسوغين بما في ذلك جمعية المستقبل الرياضي بمنزل الحياة ، وفي صورة عدم خلاص المعاليم سيتم الالتجاء إلى الطرق القانونية وتنفيذ الأحكام الصادرة ضدّ المتسوغين المتلددين في الخلاص.

6 – استخلاص المعاليم على العقارات بأذون وقتية:

خلال السنوات الماضية فإن السيد: قابض المالية بزرمدين هو محاسب بلدية منزل الحياة واعتبارا لبعد المسافة بين زرمدين ومنزل الحياة فإن البلدية تقوم بتسجيل عمليات قبض المعلوم على الأراضي غير المبنية والمعلوم على الأراضي المبنية يتم بمقتضى أذون استخلاص وقتية للضرورة غير أن السيد: قابض المالية بزرمدين يتولى تسجيلها بمقتضى أذون نهائية، وباعتبار وجود القباضة المالية بمنزل الحياة حاليا سيتم العمل بأذون الاستخلاص النهائية فيما يتعلق باستخلاص المعاليم على العقارات المبنية وغير المبنية.

8 – إدارة الأملاك المستلزمة:

– فيما يتعلق بإشهار لزمة السوقين الأسبوعيتين بمنزل الحياة والمزاوغة فإن عملية الإشهار تمّت بصفة قانونية عدا الإشهار للمرة الثالثة باعتبار ضيق الوقت ولعدم احتواء السوقين للكثير من الباعة ويعود ذلك إلى وجود بعض الأسواق بالمدن المجاورة والقريبة بنفس انتصاب يوم السوق ولذلك تقرر خلال سنة 2020 إخراج سوق الخضر والبقول والملابس على الممر المحاذي للطريق الوطنية رقم 1 كحلّ مبدئي لتطوير مردودية السوق.

– أما فيما يتعلق بالضمان النهائي فإن عملية استخلاص معلوم اللزمة تتم لدى السيد: قابض المالية الذي يتولى بدوره إبقاء الضمان النهائي خارج الميزانية غير أنه وفي نهاية الثلاثية الرابعة يحوله بحساب البلدية.

– سيتم مطالبة المستلزم بعمليات تنظيف السوق بعد الانتصاب وتفعيل مقتضيات الفصل 23 من كراس الشروط.

– سيتم التنسيق مع السيد : قابض المالية بمنزل الحياة لإلزام المستلزم باستعمال دفاتر الوصولات.

9 – مداخيل الأملاك البلدية:

– فيما يتعلق بالأملاك البلدية والمتمثلة أساسا في العقارات المعدة للكراء بالحي التجاري والأراضي غير المبنية فإنّ ملف تسجيل العقارات المذكورة بصدد التحيين وذلك باعتبار خلو البعض منها من التسجيل لدى إدارة الملكية العقارية وتقوم البلدية بجهود مكثفة قصد إتمام إجراءات التسجيل التي تتطلب حيّزا زمنيا.

– أما فيما يتعلق بالمحلات الشاغرة وعددها 06 فقد قامت البلدية بإجراء بتة في الغرض خلال سنة 2019 ولم تتم البتة لعدم تقبل البلدية لأي مطلب للمشاركة، حي أن الاتجاه يتمثل في التفكير في تغيير جوهري لمثال البناية.

10 – تحصيل واستخلاص معاليم رفع الفضلات بمقابل:

– فيما عدا المحلاّت المفتوحة للعموم والتي لا تفرز نفايات خطرة كمحلات بيع المواد الغذائية فإن البلدية لا تقوم برفع الفضلات المتأتية من المؤسسات الصناعية أو المهنية كمعامل الخياطة أو صناعة الخزف أو صناعة الآجر أو غيرها من المؤسسات.

– سيتم حصر المحلات المفتوحة للعموم وابرام اتفاقيات لخلاص معلوم رفع الفضلات.

11 – مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية :

– سيتم التنسيق مع السيد: قابض المالية بمنزل الحياة قصد مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية ويت القيام بجرد سنوي لها.

12 –سقوط فصول بالتقادم:

– فيما يتعلق بالديون المتخلدة بذمة مديني البلدية سيتم التنسيق مع قابض المالية بمحل الحياة لاتخاذ الإجراءات القاطعة للتقادم بخصوص سنوات 2013 وما قبلها.

13 – الجمع بين مهام متنافرة وعدم التقيد بالإجراءات القانونية في مجال استصدار وثائق الاستخلاص الوقتية:

– نظرا لنقص الأعوان بالبلدية فإن وكيل المقابيض يتولى القيام ببعض الأعمال الإضافية لمهامّه غير أنه سنعمل على تفادي هته الوضعية بإمكانية انتداب عون للقيام بخدمات الحالة المدنية.

14– تسوية العمليات الخارجة عن الميزانية :

– سيتم التنسيق مع السيد : قابض المالية بمحل الحياة لتسوية المبالغ المدرجة بكشف العمليات الخارجة عن الميزانية والتي تفوق السنتين.

15– تقدير النفقات :

– بالنسبة لنفقات العنوان الثاني فإنه يتم توزيع المال الاحتياطي خلال دورة فيفري 2018 ولا يمكن حصر المبالغ المتبقية إلاّ في نهاية السنة وسيتم ضبط التقديرات المتعلقة بالعنوان الثاني بالتنسيق مع قابض المالية بمحل الحياة.

17 – تأدية نفقات لا تخص البلدية:

– تمّت إحالة كل الفواتير المتعلقة بنوادي الشباب إلى الإدارة الجهوية للشباب والرياضة لخلاصها في تصرّف سنة 2019.

18– وضعية المستودع البلدي وأسطول المعدات:

– تمّ إجراء بتّة عمومية بالظروف المغلقة بعد إشهارها خلال سنة 2019 وبالتحديد يوم 02 أفريل 2019 بالظروف المغلقة ولم يتم التفويت في المحجوز لعدم رغبة المشاركين في المشاركة في كل الأقساط الموجودة بقائمة المحجوزات.

19– التصرف في الوقود :

– تسعى البلدية إلى تنظيم المستودع البلدي وذلك بتجهيز المخازة بحاسوب وتطبيقة إعلامية من شأنها أن تتولى ضبط الوارد والصادر من قطع الغيار وضبط جميع العمليات المتعلقة بالصيانة لكل وسائل النقل حيث سيتم تكوين العون العامل بالمخازة حول التطبيقة المذكورة ، كما تشمل المنظومة التصرف في الوقود حسب كل وسيلة نقل بما في ذلك رقم

العدّاد ، وباعتبار تغيير أذون الوقود من مقتطعات إلى بطاقات فإن قد تمّ تكليف مهندس الأشغال بمرافقة السواق عند التزود من محطة الوقود عجيل.

وتمّ تكليف مهندس الأشغال قصد متابعة جميع العمليات المتعلقة بالتزود بالوقود والعمل على تغيير عدادات لضبط الكميات المستهلكة وتلافي جميع النقائص المسجلة خلال سنة **2018** والتي تعود أصلا إلى النقص الحاصل في الإطار العامل ونقص في مجال التكوين والمتابعة حيث تمّ انتداب عملة سعيا إلى تنظيم المستودع وتسعى البلدية إلى تأطير الأعوان لجرد الممتلكات والحفاظ على المكاسب، حيث أن المجلس المنتخب تابع جميع النقائص وتمّ وضع خطة لتأهيل الإدارة وهو النقيصة الأساسية التي تشكو منها أغلب البلديات، لذلك فإن جميع الملاحظات التي أبدتها الرقابة المالية لبلدية مزل الحياة في جميع المجالات سواء داخل الإدارة أو خارجها سعيا إلى ضبط جميع النقائص لتلافيها والحرص على تصرف مالي محكم ودقيق.

20 – عقد نفقات بعد 15 ديسمبر 2019:

فيما يتعلق بعقد نفقات وإنجاز طلبات التزود بعد **15** ديسمبر فإن تصفية الحسابات مع مراقبة المصاريف العمومية في التعهدات الاحتياطية تشكو تعطيلا كبيرا خاصة في مدّ المزودين الإدارة بالفواتير أو التأشيرة من قبل السيد: مراقب المصاريف العمومية، ورغم ذلك تسعى البلدية إلى الالتزام بما ينص عليه الفصل **90** من مجلة المحاسبة العمومية من عدم عقد مصاريف عادية لسنة مالية ما بعد **15** ديسمبر من نفس السنة والعمل على إنجاز تصرف مالي حسب ما ينص عليه القانون.

والسّـــــلام

مزل الحياة في: **2019/12/25**

من قابض المالية بزرمـــديـــن

إلى جناب السيد

رئيس الدائرة الجهوية لمحكمة المحاسبات بسوسة

الموضوع: جواب على تقرير ملاحظات أولية لحسابات بلدية منزل الحياة.

بخصوص استخلاص المعاليم لدى وكيل مقابيض بلدية منزل الحياة:

يرجع ذلك إلى بعد المسافة فبلدية منزل الحياة شاسعة تتكون من عدة مناطق ريفيـــة (العلالشة، المليشات، المزاوغة' أولاد حسن، .....) تكاد تكون منعزلة، عدم توفـــر لا النقل العمومي ولا النقل الخاص (التاكسي) بين بلدية زرمدين وبلدية منزل الحياة حيث أن المطالب بالاداء من بلدية منزل الحياة مجبر على التنقل الى بلدية جمال اولا ثم بلدية زرمدين (مستعملا النقل الخاص).

بخصوص اجراءات الاستخلاص:

نفيـدكم أنه لا يوجـــــد عـــــدل خزينـــة بالقباضة المالية كما لا يوجـــــــد عـون متفـرغ لعمليـــات الاستخلاص إلى جانب عدم توفر المنظومة الاعلامية G R B وبالتالي فإن عمليات التبليغ والتتبع غير ممكنـــــــــة.

بخصوص مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية:

يعود ذلك للبلدية التي لم توفر ذلك.

بخصوص سقوط فصول بالتقادم:

هذه الوضعية حتمية نظرا لعدم توفر الزاد البشري: عون استخلاص + عدل خزينة.

ويمكن أن تتقلص هذه الفصول نتيجة العفـــو الصادر بقانون المالية لسنة 2019.

الخـــــــلاصـــة: إنّ القباضة المالية بـزرمـــدين يرجع إليها ترابيا معتمدية زرمدين التي تشتمل على بلديتين (زرمدين ومنزل الحياة)، إلى جانب ارتفاع عدد الفصول المثقلة (ديون الدولة، ديون جبائية، خطايا وعقوبات مالية ومعاليم بلدية) وارتفاع عدد الخدمات المسداة (المخاطب الوحيد، معاليم الجولان، التصاريح الجبائية، التسجيل، الاستخلاص، التتبع....) أمام عدم وجود خليّـــة إستخلاص وعدم توفر اعوان (عدد الاعوان لايتجاوز ثلاثة) يجعل من المهمة صعبة.

ولكـــم سديـــــــــــــد النظـــــــــــــر.

زرمدين في 26-12-2019.